أعضاء البوندز بدفع ١٠٠ مليون دولار سنوياً لتمويل المشروع» (**المصدر نفسه**، العدد ٢٢٧١، ١٧ و١٨/٢/١٩٨١).

فوائد المشروع

يبغ طول خط سير القناة المقترح ١٢٠ كلم. وستنقل مياه البحر الأبيض المتوسط بالضخ من منطقة تقع جنوبي غزة «عبر أنبوب طوله ٧ كلم. ثم ستتدفق المياه مسافة ٢٢ كلم في قناة متعرجة ومكشوفة. وفي منطقة غوش يغن، ستستمر القناة في نفق أرضي حتى منطقة مساده، وسيكون طول النفق ٨٦ كلم، وقطره ٥ أمتار. وستقام في منطقة مساده برك لتجميع المياه، كي تتدفق منها إلى محطة لتوليد القوة مستفيدة من فرق ارتفاع يبلغ نحو ٤٠٠ متر، لتحريك التوربينات التي ستولد الكهرباء» (**المصدر نفسه**، العدد ٢١٤٣، ٢٩ و٣٠/٨/١٩٨٠).

أما فوائد المشروع بالنسبة لاسرائيل فتتوزع على النواحي التالية:

١ - انتاج الكهرباء من مساقط المياه التي ستتشكل، حيث سينتج المشروع ٦٠٠ ميغاوات، تبلغ قيمتها، حسب تقرير البروفيسور نئمان ٣٠٠ مليون دولار بأسعار ١٩٨٠. «كما سيوفر ٨٠٠ مليون دولار، هي قيمة وفر المحروقات التي ستستخدم لانتاج هذا الحجم من الطاقة» (**المصدر نفسه**). وتساوي الكمية المنتجة من الكهرباء ٢٥ - ٣٠٪ من استهلاك اسرائيل الحالي. وسيغطي المشروع كلفته خلال عشرين سنة من بدء تشغيله.

٢ - «انشاء برك حرارية لإنتاج المزيد من الكهرباء، حيث بالامكان انتاج ١٥٠٠ ميغاوات منها في عام ٢٠٠٠» (**عل همشمار**، ٢٧/٨/١٩٨٠).

٣ - توفير المياه «لتبريد محطات الطاقة النووية في النقب» (**هآرتس**، ١٩/٨/ ١٩٨٠).

٤ - توفير مياه التبريد «لمحطة القوى الكهربائية لتي ستدار بواسطة أحواض الزيت الحجري شرقي النقب» (**المصدر نفسه**).

٥ - مرور المشروع في منطقة النقب سيساعد «على تطوير مشاريع هامة مثل تربية الأسماك، واقامة منشآت صناعية» (**المصدر نفسه**، ٢٤/٨/١٩٨٠). هذا، إضافة إلى امكان تحلية المياة واستثمارها لري مناطق في النقب.

٦ - في نهاية المشروع، يصبح لدى الشركة المشرفة عليه كوادر وخبرة في مثل هذه المجالات، مما يساعد على تنفيذ مشاريع مشابهة في دول اخرى.

وقد أقرت الحكومة الاسرائيلية اقتراح الخط الجنوبي للقناة، للاعتبارات التي عددناها، وأهمها مسألة اعمار النقب. ولو اقتصر الأمر على مسألة انتاج الكهرباء، لكان الأجدى الأخذ باقتراح المهندس شلومو غور، الذي لو نفذ لأنتج ١٠٠٠ ميغاوات أي نحو ٤٥٪ من استهلاك الكهرباء في اسرائيل.

سلبيات المشروع

يتركز الضرر الأساسي من المشروع على مصانع البوتاس المقامة على البحر الميت، «وقد حذر أرييه شاحار، مدير عام معامل البحر الميت... من أن يضر المشروع بإنتاج المعامل... بسبب تدفق كمية المياه الكثيرة، التي ستؤدي بالتالي إلى تخفيض نسبة الأملاح. وشيء كهذا من الممكن أن يخفض القدرة الانتاجية للمعامل بنسبة ١٥٪ على الأقل» (**يديعوت أحرونوت**، ٢٥/٨/١٩٨٠). وهذا الأمر ليس بسيطاً، «فمعامل البحر الميت حققت ربحاً صافياً قدره ١.٦ مليار ليرة اسرائيلية في عام ١٩٨٠» (**المصدر نفسه**). اضافة إلى ذلك، فإن «ارتفاع منسوب البحر الميت يقضي بانفاق نقود أكثر لحماية المنشآت الصناعية من الغمر» (ر.إ.إ.، العدد ٢١٤٣، ٢٩و٣٠/٨/١٩٨٠).

ردود الفعل على انشاء المشروع

في إسرائيل: لقي المشروع داخل اسرائيل ترحيباً عاماً، واعتبر مشروعاً قومياً حيوياً للشعب الاسرائيلي. ومع ذلك، فقد دارت النقاشات بين أوساط الفنيين والسياسيين الاسرائيليين بشأن جدوى المشروع اقتصادياً ، بالمقارنة مع الاقتراحات الاخرى التي لم تأخذ بها الحكومة، وأهمها اقتراح غور.

كما شكل الجانب السياسي من الموضوع محوراً مهماً للجدل؛ حيث أن مستقبل بعض المناطق